



إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي



يواجه القطاع الصحي في العالم عموماً وفي المملكة العربية السعودية خصوصاً مجموعة من التحديات التي قد تعيق الوصول إلى تنمية صحية شاملة ومستدامة إذا لم يتم مواجهتها. أحد أبرز هذه التحديات هو الارتفاع المتزايد في تكلفة الخدمات الصحية والضغط المتنامي على الخدمات الصحية من قبل المجتمع

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي



- ولا يمكن أن تواجه هذه التحديات إلا بتضافر الجهود بين القطاعات الثلاث : العام والخاص والأهلي ، وقد كان للقطاع الوقفي في الماضي دور متفرد في تقديم الخدمات الصحية ونشهد للقطاع الوقفي في الحاضر دور متميز ريادي.
- ذلك أن القطاع الوقفي يمتلك من المقومات ما يمكنه من القيام بدور مؤثر في سد الاحتياجات الصحية للمجتمع وتطوير بصورة مستدامة.
- ورغبة في التعرف على طبيعة إسهام المؤسسات الوقفية في المجال الصحي في المملكة العربية السعودية فقد تم إجراء دراسة استطلاعية على عينة غير عشوائية إحصائياً اشتملت (80) منظمة خيرية متخصصة في المنح الخيري وقد اشتملت العينة مؤسسات وقفية ومؤسسات أهلية باعتبار أن أغلب الأخيرة تعتمد على أصول وقفية. وقد استجابت (38) منظمة بما يعادل 48% من العينة المستهدفة. وأجاب على الاستبانة المرسلة أحد قيادات المنظمات المخاطبة لضمان دقة المعلومات وصحتها ، وفيما يلي ملخصاً لأهم نتائج الدراسة:

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي



- لا يوجد في المملكة العربية السعودية بحسب معلومات الباحث ونتائج الدراسة منظمات وقفية متخصصة في المنح على المجال الصحي.
- ورد المجال الصحي كأحد البنود في وثيقة الوقف أو الخطة الاستراتيجية في أكثر من 65% من عينة الدراسة.
- أكثر من 50% من عينة الدراسة لم تمنح للمجال الصحي بأكثر من 10% من ميزانياتها المخصصة للمنح خلال الأعوام الثلاث السابقة ، وأكثر من 70% من العينة لم تمنح بأكثر من 25% في الفترة الزمنية ذاتها.
- تنوعت مصارف المنح ضمن المجال الصحي لعينة الدراسة إلا أن أغلب المنح الصحي لدى عينة الدراسة خلال الأعوام الثلاث السابقة توجه إلى تمويل الجمعيات الأهلية الصحية 60% ، تليها العطاء العيني (أدوية ومعدات) بنسبة 38% والعطاء المادي المباشر للأفراد 35%.

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي



- استقبال المنح من منظمات عينة الدراسة جهات متنوعة منها الحكومي والأهلي والأفراد ، إلا أن الجمعيات الأهلية كانت أكثر الجهات الممنوحة بنسبة 76% ، وتلقى الأفراد بشكل مباشر والجهات الحكومية على حد سواء 34% من منح عينة الدراسة.
- أوضحت الدراسة أن المنظمات الوقفية والأهلية المانحة تواجه عدد من العوائق التي تحد من الإسهام الفاعل في المجال الصحي ، وترى 42% من عينة الدراسة أن مصدر هذه العوائق هي الجهات الحكومية والشركاء من الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- يعتقد أغلب عينة الدراسة (68%) أن سد الاحتياجات الصحية للمجتمع هي مسؤولية مشتركة وليست حكراً على الجهات الحكومية فقط.
- قرابة النصف من عينة الدراسة (48%) ترى أن مستوى اطلاعها على الاحتياجات الصحية في المملكة ضعيف.
- يقر أغلبية عينة الدراسة (80%) أن إسهام عينة الدراسة (المؤسسات الوقفية والمانحة) في المجال الصحي غير كافي.
- يرى 70% من عينة الدراسة أن المجال الصحي يمكن أن يكون أحد المجالات الرئيسة للمنح في منظماتهم ، واشترط العديد منهم أن ذلك مرتبط بوضوح الحاجات والمعلومات الدقيقة.

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي



يتضح من نتائج الدراسة أن الحاجة ماسة لتفعيل دور المؤسسات الوقفية والمانحة في المجال الصحي فمع أن المجتمع يعاني من تحديات حقيقية حالية ومستقبلية تهدد صحته واستقراره إلا أن إدراك المؤسسات الوقفية والمانحة لهذه الحاجات اقل من المتوقع لا سيما وأن الدور المتوقع للمؤسسة الوقفية هي التصدي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع بحلول مرنة ومستدامة. ومن جهة أخرى فإن المخصص للمجال الصحي في ميزانيات أغلب المؤسسات الوقفية والمانحة محل الدراسة لا يعكس ثلاثة معلومات أساسية أبانت عنها الدراسة وهي: ايمان عينة الدراسة بأن سد الاحتياجات الصحية للمجتمع تعد مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمؤسسات الوقفية ، ووجود المجال الصحي كأحد بنود وثائق الأوقاف والخطط الاستراتيجية لهذه المؤسسات واعتقاد عينة الدراسة أن إسهام المؤسسات الوقفية والمانحة غير كافي. إلا مما يفتح باب الفأل والأمل أن أغلب المؤسسات الوقفية والمانحة محل الدراسة لديها الرغبة والاستعداد ليكون المجال الصحي أحد مجالات المنح الرئيسية.

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي

التوصيات

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي



إن التجربة الإسلامية الفريدة للأوقاف في المجال الصحي والشواهد المعاصرة لدورها فيمن حولنا من الدول يدل بما لا مجال فيه للشك أن أمام الأوقاف في المملكة العربية السعودية فرصة رائعة لدور ريادي وإحداث أثر حقيقي مؤثر ومستدام ، وفيما يلي بعض موجز لأهم التوصيات لتحقيق الدور المأمول من المؤسسات الوقفية والمانحة:

- من الضروري أن تقوم المؤسسات الحكومية المعنية بالصحة وعلى رأسها وزارة الصحة بتمكين المؤسسات الوقفية والوقفية والمانحة من خلال:
 - توفير المعلومات الكافية عن الاحتياجات الصحية للمجتمع
 - بناء مجموعة من الحوافز المشجعة للمؤسسات الوقفية والمانحة للمساهمة الفاعلة في المجال الصحي كمقدم للخدمات الصحية أو كمستثمر في المجال الصحي.
 - إنشاء منصات متنوعة لبناء شراكات مؤثرة في المجال الصحي بين الجهات الحكومية والمؤسسات الوقفية والمانحة ، وتعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية الفاعلة بين مكونات القطاعات الثلاث.

إسهام الأوقاف والمؤسسات المانحة في المجال الصحي

- تبني المؤسسات الوقفية والمانحة القائمة لرؤية استراتيجية في المجال الصحي تعتمد على المعلومة الصحيحة والرأي المتخصص ، وتنعكس على نسبة كافية من المنح في الميزانيات السنوية للقيام بمشاريع وبرامج أكثر حاجة وأثر.
- تشجيع رجال الأعمال والموسيرين والشركات التجارية على تأسيس أوقاف صحية تركز على المجال الصحي لتكون أكثر قدرة على تفهم الاحتياجات الصحية للمجتمع وتصميم برامج مناسبة لسدها.